

بأعلامهم

بقلم
نائر عباس*

من صحافة الأزمة إلى أزمة الصحافة

اشتهرت بيروت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بكونها منارة الصحافة العربية، ومن ثم الاعلام العربي. لكن هذا الدور تراجع مع مطلع الالفية الجديدة التي شهدت تصاعد دور الاعلام العربي، ومن ثم ثورة الانترنت التي حملت الكثير من المتاعب للصحافة في كل العالم. لكنها كانت اقصى على الصحافة اللبنانية التي شهدت خسارة صحف عريقة اقلقت ابوابها، فيما تعاني اخرى من اوضاع قاسية قد تدفعها الى الاقفال ان لم تتدارك امورها.

رمي مشكلة الصحافة اللبنانية على ثورة وسائل التواصل الاجتماعي، وتنامي عدد المواقع الالكترونية، تبسيط وتسطيح للمشكلة التي تذهب جذورها الى عقلية ادارة الصحافة اللبنانية اولا، واهمال السلطات اللبنانية وتقاعسها عن تنظيم هذا القطاع بما يحمي حرية الكلمة التي ما تزال مسموعة رغم كل الضجيج السائد ثانيا.

الصحافة اللبنانية لا تزال قادرة على المنافسة، وقادرة على ريادة القطاع الاعلامي في لبنان، ان هي ادركت نقاط قوتها، وتلافت مكامن ضعفها. المادة الصحافية التي تنتجها الصحافة اللبنانية المطبوعة ما زالت المادة الاساس التي تنطلق منها القنوات الاخبارية والتي تحولها الى تقارير متلفزة يوميا، بتطويرها، او بمجرد سردها مع صور من الارشيف. كما ان هذه المادة نفسها هي التي تجعل كل المواقع الالكترونية الموجودة على الساحة قابلة للقراءة، بعد ان "تقتبسها" هذه المواقع بالكامل وتنشرها مع المصدر حيناً، ومن دونه احيانا.

من جهة اخرى، أزمة الصحافة المالية منبعا امران: الاول شح الموارد الاعلانية وكثرة وسائل الاعلام التي تريد تقاسم "جينة" الاعلان المتناقصة، والثاني غياب التمويل بشقيه الداخلي والخارجي.

كان يمكن الصحف اللبنانية ان تسعى الى خطط انقاذية، سواء من حيث اعادة الهيكلة، ومن حيث التصرف كمجموعة، لا كافراد. لقد اساء بعض اصحاب الصحف الى المهنة والى مستقبل الصحافة من خلال تعاملهم مع الازمة بانانية بلغت حد الامتناع عن توجيه

الاستثمارات الى مكانها المناسب، وحرصهم على التعامل مع الازمة كافراد لا كجماعة واحدة. ورفض هؤلاء البحث في خطط انقاذ شاملة، مفضلين للعب المنفرد. ذهب بعضهم الى حد القبول بالاقفال او الانكفاء على مواجهة الازمة، ودفع بعض ما ادخره من اموال جلبتها اليه الصحيفة نفسها في وقت سابق.

الصحافة اللبنانية كانت مرغوبة في الماضي من الانظمة العربية. فتلك كانت تريد استمالتها واسترضاءها، او تجنب معاداتها على الاقل. كانت الدول ترمي اموالها (تمويلها) على الصحف اللبنانية، كما ترميها على الاحزاب والميليشيات المتصارعة. في الحالين، الهدف واحد هو خوض صراعات هذه الانظمة بالوكالة على ارض لبنان... وعلى صفحات جرائده التي ازدهرت الى حد اهمال الاعلان، واهمال الخطط المستقبلية التطويرية والاستثمارية بشكل واضح.

فجأة اصبح للآخرين وسائل اعلامهم القوية. ادرك هؤلاء ان في امكانهم خوض معاركهم الاعلامية بكفاية اكبر، وبقدرة على اصال الرسائل بسهولة وبكلفة اقل. انتهى عهد المعارك بالوكالة في كل الجبهات - والاعلام احدها - وبات لكل جهة اعلامها المتكامل. شيئا فشيئا، باتت الحاجة الى اعلام الازمات اقل فاقل، فانصرف هؤلاء عن هذا الاعلام تاركين اياه يواجه ازماته ويقارب الانهيار.

الصحافة العالمية واجهت الازمات قبلنا. بعضها اقل، وبعضها تحول الالكتروني. لكنها بدأت اخيرا التعافي بشكل واضح. والاعلان الاخير لصحيفة "نيويورك تايمز" عن اقترابها من تخطي عتبة اربعة ملايين مشترك يشكل بشري سارة للصحافيين اينما كان، خصوصا وان الارقام التي افرجت عنها الصحيفة تفيد بوجود نحو مليون مشترك من بين هؤلاء يتلقون النسخة الورقية للصحيفة، اي نحو ربع عدد مشتركها. الصحافة اللبنانية بدورها قادرة.

* صحافي لبناني عضو مجلس نقابة الصحافة

ضيف العدد

بقلم الدكتور
عطا عساف*

البحث والابتكار وإحياء الإقتصاد اللبناني

هل يمكن ان يساعد البحث والابتكار وانتاج المعرفة في انعاش الاقتصاد اللبناني؟ الاجابة هي نعم، حيث ان هناك حاجة كبيرة الى تحسين كمية أنشطة البحث والابتكار الخاصة بنا ونوعيتها. ينبغي ان تكون هذه العملية تعاونية ديناميكية، وتشمل الباحثين والجامعات والمؤسسات والسياسة العامة التي تنفذها الحكومات على كل مستوياتها. نحن لسنا في لبنان "اقتصاد المعرفة". مع ذلك، هناك مجال كبير للتأثير على انتاج المعرفة التي ستساعد في انعاش اقتصادنا. قليل من الافكار نستعرضها لتحديد سبل متابعة هذه السياسة.

الابتكار ليس اولوية بعد في سياستنا الوطنية. وكالات التمويل والحكومات ركزت بدرجة اقل على تطوير المتنزهات التقنية والتجمعات الصناعية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع الابتكار في القطاع العام وعلاقاته مع الشركات الخاصة في مجالات الهندسة والتدابير المالية والشركات الناشئة وتمويل رأس المال الاستثماري. في لبنان يمكن انشاء "حديقة العلوم"، على غرار تلك التي انشئت في بعض البلدان العربية، والتي سوف تمثل شراكة في الابتكار ما بين القطاعين العام والخاص من حيث البحث والتطوير.

ربط المجتمع البحثي والجامعة والمجتمع جانب مهم. وهو نتيجة ظروف عمل الباحثين في جامعاتهم. لكن التقدم الحقيقي لن يتحقق اذا لم تشجع الجامعات البحث النشط في فرقها واداراتها وكلياتها. ثمّة حاجة الى المزيد من فرص التمويل الداخلي لكل من الاعمال الفردية والجماعية. كذلك يجب ان نركز على مسار آخر هو استخدام التمويل الخارجي لتعزيز تطوير أنشطة البحث ودعمها.

من الجوانب المهمة الاخرى التي يمكن ان تعزز القدرات البحثية في الجامعات اللبنانية، وجود الزمالة والمنح بعد الدكتوراه. يجب ان يكون اعضاء هيئة التدريس الشباب هدفا لتلك المنح اذا وجدت. اكثر من ذلك، ينبغي ان يتم تضمين جزء كبير من الأنشطة البحثية في برامج الماجستير والدكتوراه المصممة بطرق تؤدي الى مزيد من المخرجات البحثية والتعاون والتأثير. في هذا المجال، براءة الاختراع هي ايضا الطريق الذي

يجب على الحكومة والجامعات تشجيعه لقياس البحوث التطبيقية. ينبغي عدم التخلي ايضا عن حاضنات الاعمال والتجمعات الصناعية، بل يجب دعمها والترويج لها. تظهر القصص الناجحة ان الابتكار في الشركات المتوسطة الحجم يمكن ان يكون مثالا جيدا. لذلك المطلوب في لبنان وصلة اقوى على المستوى الوطني بمشروع "الابداع اللبناني" الجديد الذي يجلب المزيد من التواصل المثمر بين الشركات والجامعات اللبنانية. في هذا السياق، يمكن انشاء بعض برامج التمويل الاستراتيجي ذات الصلة القوية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، وستعتبر برامج استراتيجية، مثل مجال الخدمات الصحية والقطاع الزراعي والثروات البحرية التي هي جزء من الاهداف الاجتماعية والاقتصادية لأي بلد. لبنان يمكنه الاستفادة من تلك البرامج بما في ذلك مجالات العلوم الاساسية.

لانشاء مجموعات من الابحاث، يجب ان تكون للجامعات اللبنانية سياسة طويلة الاجل لانشاء فرق قوية حول اهداف محددة. يجب ايضا ان تكون آلية تمويل تلك الاهداف ثمرة جهود الحكومات والمؤسسات الخاصة. في لبنان، نجد ان هناك اهتماما اقل بتشكيل هذه المجموعات، على الرغم من دعم المجلس القومي للبحوث العلمية بعض الابحاث. لذا المطلوب الترويج لمجموعات اكبر من الباحثين في الجامعات. قد يكون لبنان بموقفه الاستراتيجي بين منطقة الخليج واوربا مركزا للتحالفات بين المؤسسات العلمية المختلفة، لذلك علينا تطوير مشاريع بحثية مشتركة بين الباحثين اللبنانيين واولئك في العالم العربي. كذلك علينا ان نحاول انشاء اتحاد عربي للباحثين ومشاريع التمويل التي ستساعد الباحثين الشباب على التواصل، على غرار ما يفعله الاتحاد الاوروبي.

اخيرا، يمكننا في لبنان انشاء ما يسمى "صندوق لبنان للابحاث" الذي سيحشد المشاريع الجديدة والباحثين الجدد، ويكون اولوية للسياسة العامة لتمويل المبادرات المحلية.

* استاذ محاضر في جامعة البلمند - كلية ادارة الاعمال